

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد نايف إبراهيم .

وعضوية القضاة السادة

ناجي الزعبي ، محمد اليبودي ، عادل الشواورة ، محمد إرشيدات .

المميز :

عبد الله أحمد عبد الله بعجي .

وكيله المحامي عبد الله محمد الحروب .

المميز ضده :

الشركة العربية لتصنيع وتجارة الورق ممثلة برئيس مجلس الإدارة و/ أو

مديرها العام و/ أو من يمثلها قانوناً .

وكيله المحامي مأمون الفار .

بتاريخ ٢٦/١١/٢٠١٣ قدم هذا التمييز للطعن في القرار

الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في القضية رقم ( ٢٠١٢/١٩٤٧٨ ) تاريخ

٢٣/٨/٢٠١٢ المتضمن رد أسباب الاستئناف وتصديق القرار المستأنف الصادر عن

محكمة صلح حقوق عمان في الطلب رقم ( ٢٠١١/١٢٤٤/ط ) بتاريخ

٤/٣/٢٠١١ وموضوعه : ( رد الدعوى رقم ٢٠١١/٩٠٦٠ ) قبل الدخول بالأساس

لعل مرور الزمن ( القاضي :

١- قبول الطلب المقدم من المستدعية لرد الدعوى قبل الدخول بالأساس فيما

يتعلق بمطالبة المستدعي ضده المتمثلة بتعديل راتب واحتساب علاوات غير محتسبة

وبفارق راتب غير مقبوض والأجور الناشئة قبل ٢٠٠٩/٦/٨ ورد دعوى المدعي عن هذه المطالبة لمرور الزمن .

٢- الانتقال لرؤية الدعوى الأصلية فيما يتعلق بمطالبة المستدعي ضده المتمثلة بتعديل راتب واحتساب علاوات غير محتسبة وبفارق راتب غير مقبوض وأجور الناشئة بعد تاريخ ٢٠٠٩/٦/٨ وكذلك بدل الإجازات السنوية .

٣- إرجاء البت في المصاريف وأتعاب المحاماة إلى حين إصدار القرار النهائي في الدعوى الأصلية ( دون الحكم بأية مصاريف أو أتعاب محاماة لأي من الفرقاء كون كل واحد منهما قد خسر استئنافه وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

١. إن الحقوق المطالب بها لا تخضع للتقادم القصير لأنها الأساس لحساب حقوق المميز التعويضية وحقوقه عن مكافأة نهاية الخدمة إذ لا بد من الأخذ بالزيادات السنوية التي حرم منها المميز عند حساب تلك الحقوق .
٢. إن الحقوق المطالب بها هي محل نزاع مستمر بين المميز والمميز ضدها وباقي الموظفين لدى المميز ضدها طيلة الفترة السابقة والمطالب عنها بهذه الزيادة مما يقطع مدة التقادم المانعة من رؤية الدعوى لمرور الزمن .
٣. إن ما منع المميز من المطالبة بهذا الحق طيلة الفترة المطالب عنها هو كونه كان على رأس عمله مما يشكل مانعاً أدبياً للمطالبة القضائية بهذه الحقوق وإن المانع الأدبي يقطع التقادم .
٤. إن وجود علاقة التبعية تمثل مانعاً أدبياً للعامل بالمطالبة القضائية لحقوقه من صاحب العمل أثناء وجوده على رأس عمله وينطبق نص المادة ( ٤٥٧ ) من القانون المدني .
٥. ربطت المادة ( ٤٥٢ ) من القانون المدني سماع الدعوى من عدمه لمرور الزمن بحالة وجود العذر الشرعي كما هو الحال في هذه الدعوى .
٦. إن الزيادات السنوية المطالب بها غير مفروضة بقانون العمل وإنما بموجب ما أقرته المميز ضدها للمميز وهو أمر لا يتناقض مع أحكام قانون العمل كونها تمنحه امتياز إضافي لما يمنحه له القانون .

- لـــــــ هذه الأسباب طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز .
- بتاريخ ٢٠١٤/١/١٤ قدم وكيل المميز ضدها لائحة جوابية طلب في نهايتها قبولها شكلاً ورد التمييز .

## القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن المدعي عبد الله أحمد عبد الله بعجي تقدم بالدعوى الصلحية الحقوقية رقم ( ٢٠١١/٩٠٦٠ ) لدى محكمة صلح حقوق عمان بمواجهة المدعى عليها الشركة العربية لتصنيع وتجارة الورق ممثلة برئيس مجلس الإدارة و / أو مديرها العام و/ أو من يمثلها قانوناً للمطالبة ببطل فصل تعسفي وشهر إنذار وبدل تعويض عن نهاية الخدمة وفقاً لما هو مقرر له من طرف المدعى عليها مقدراً دعواه لغايات الرسوم بمبلغ ألف وخمسة دينار أردني والفائدة القانونية على سند من القول :

١. عين المدعي للعمل لدى الشركة العربية لتصنيع وتجارة الورق بمهنة فني تجليد من تاريخ ١٩٩٥/٩/١ ولا يزال على رأس عمله .
٢. إن الكادر الوظيفي للمدعي يدخل ضمن الفئة عامل مدرب حسب نظام المدعى عليها وكادرها الوظيفي .
٣. بلغ آخر أجر للمدعي لدى المدعى عليها (٢٢٨) ديناراً أردنياً خلافاً لما يجب أن يكون راتبه الحقيقي حيث حرّمته المدعى عليها من حقه في تقاضي علاواته السنوية عن السنوات ( ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١١ ) دون وجه حق علماً بأن الزيادة السنوية التي يستحقها هي ١٥ ديناراً .

باشرت محكمة الدرجة الأولى نظر الدعوى والاستماع لأدلتها وتقدمت المدعى عليها بالطلب رقم ( ٢٠١١/١٢٤٤/ط ) موضوعه رد الدعوى قبل الدخول بالأساس لعلّة مرور الزمن المانع من سماعها .

قررت محكمة الدرجة الأولى الانتقال لرؤية الطلب ، وبتاريخ ٢٠١٢/٣/٤ أصدرت قرارها بالطلب الذي قضت فيه :

١- قبول الطلب فيما يتعلق بتعديل راتب واحتساب علاوات غير محتسبة وبفرق راتب غير مقبوض والأجور الناشئة قبل تاريخ ٢٠٠٩/٦/٨ ورد الدعوى عن هذه المطالبة لمرور الزمن .

٢- الانتقال لرؤية الدعوى الأصلية فيما يتعلق بمطالبة المستدعي ضده المتمثلة بتعديل راتب واحتساب علاوات غير محتسبة وبفرق راتب غير مقبوض وأجور الناشئة بعد تاريخ ٢٠٠٩/٦/٨ وكذلك بدل الإجازات السنوية .

٣- إرجاء البت في المصاريف وأتعاب المحاماة لحين الفصل بالدعوى .  
لم يرتض الطرفان بالقرار فاستدعيا استئنافه .

نظرت محكمة الاستئناف الدعوى الاستئنافية رقم (٢٠١٢/١٩٤٧٨) بتاريخ ٢٠١٢/٨/٢٣ أصدرت حكمها برد الاستئنافين موضوعاً وتأيد القرار المستأنف وتضمن المستأنفين المصاريف وعدم الحكم لأي منهما بأتعاب محاماة .

لم يلقَ الحكم الاستئنافي قبولاً لدى المدعي حيث طعن فيه تمييزاً بعد الحصول على الإذن بالتمييز رقم ( ٢٠١٢/٤٣٢٤ ) بتاريخ ٢٠١٣/١١/٣ وقدم تمييزه بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٦ ضمن المدة القانونية وللأسباب الواردة في لائحة التمييز .

وقدم وكيل المميز ضدها لائحة جوابية ضمن المدة القانونية طلب فيها رد التمييز وتأيد القرار المميز .

ورداً على أسباب التمييز :

وعن السبب الأول ومفاده أن الحقوق المطالب فيها لا تخضع للتقادم القصير لأنها الأساس لحساب حقوق المميز التعويضية وحقوقه عن مكافأة نهاية الخدمة إذ لا بد من الأخذ بالزيادات السنوية التي حرم منها المميز عند حساب تلك الحقوق .

في ذلك نجد من الرجوع إلى لائحة الدعوى أن المدعي يطالب بتعديل راتبه بحساب علاوات سنوية غير محتسبة وبفرق راتب غير مقبوض وباقي أجور عن آخر سنتين وبدل رصيد إجازات عن خمسة أيام عن آخر سنتين وأن هذه المطالبات ناشئة عن قانون العمل فإن المستفاد من أحكام المادة ( ١٣٨/ب) من قانون العمل رقم ( ٨ لسنة ١٩٩٦ ) وتعديلاته أنه لا تسمع أي دعوى للمطالبة بأي حقوق يرتبها هذا القانون بما في ذلك أجور ساعات العمل الإضافية مهما كان مصدرها أو منشؤها بعد مرور سنتين على نشوء سبب المطالبة بتلك الحقوق والأجور وعلى ضوء ذلك فإن هذه الحقوق موضوع المطالبة الواردة بلائحة الدعوى يمكن المطالبة بها مباشرة بعد استحقاقها حيث إنها تستحق للعامل بعد قيامه بعمله ومؤدى ذلك حساب مدة مرور الزمن المسقط للدعاء بهذه الحقوق يبدأ بعد قيام العامل بالعمل ولا يجوز المطالبة بها بعد مرور سنتين على استحقاقها أي من تاريخ نشوء الحق المطالب به انظر تمييز ( ٢٠٠٥/١٨٦٠ و ٢٠٠٥/١١٣٧ و ٢٠٠٤/٢٢٥٦ و ٢٠٠٤/١٤٨٦ و ٢٠٠٣/٤٥٧٨ ) .

وحيث توصلت محكمة الاستئناف لهذه النتيجة مما يتعين رد هذا السبب .

**وعن السبب الثاني** ومفاده أن الحقوق المطالب بها محل نزاع مستمر بين المميز والمميز ضدها وباقي الموظفين لدى المميز ضدهما والمطالب عنها بهذه الزيادة مما يقطع مدة التقادم المانعة من رؤية الدعوى لمرور الزمن .

في ذلك نجد إن المشرع حدد المعذرة المشروعة لوقف مرور الزمن بالظروف القاهرة التي تحول بين الدائن والمطالبة بحقه كصغر السن والسفر والتغلب والكوارث الطبيعية وعليه فإن الادعاء بأن المطالبة بحقوق المدعي العمالية محل نزاع لا يشكل عذراً شرعياً يمنع من تقديم الدعوى ولا يشكل سبباً لوقف التقادم وفقاً للمادة ( ٤٥٧ ) من القانون المدني لعدم توافر شروط وقف التقادم مما يتعين رد هذا السبب .

**وعن السبب الثالث** ومفاده أن ما يمنع المميزين المطالبة بهذا الحق طيلة الفترة المطالب عنها لديه كان على رأس عمله مما يشكل مانعاً أدبياً للمطالبة القضائية بهذه الحقوق وأن المانع الأدبي يقطع التقادم.



وعليه فإن هذه المطالبة يحكمها قانون العمل وهي ناشئة بموجبه وتخضع للتقادم المنصوص عليه بالمادة ( ٢/١٣٨ ) من قانون العمل مما يتعين رد هذا السبب .

لـ هذا نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد الحكم المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٣/١٨ م .

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق ب.ع